

ان يكون وصفا لعدو فانه يبيها اعداء فلذلك عام عليه ضمير الجمع في قوله بعضهم الوحي الجلام  
المعنى والقول المشروح الذي يليه يترا ويطلق على افعالها تارة والخرق الزينة ويطبق على  
ما كان باطنه باطلا وظاهره مريتا لئلا يزلان بزخرف كلامه اذ لا يتسه بالكذب والباطل  
كل شيمة تزهيه من زخرف فعوله زخرف القول اي زخرفه **قوله** عز وجل لا تعلمون الا ان  
عزيم ومصداق في موضع الحال اي غاب عن **قوله** ما تعلموا ذلك يعلمون خبر متعلق بـ  
العبادة الانبياء وايحاء الخراف بما نطقوا به وما لم يذكروا من العبادة وغيره **قوله**  
وكفره اشارة الى ان ما مضى رتبة اي تركه وانكروا هم في ترجيح الباطل عليهم ولم  
الاعتناء بكتابهم موصوفة لاستزائه انكسارها لعلها **قوله** عطف على عز ورا ان جعل خبر  
عنه لا يجيء فيكون الهم اي في الفعل بعد ما مضى باضمار ان اي وجمع بينهم في معنى  
زخرف القول اي يرتبه من القول والوسوسة والافتراء المعاصي لان فيهم خبر هدم  
ولان يعنى اي لا يبيها ذلك الكفار وقوله هم الاكفر من عبادة الانبياء وسوسة  
الشياطين فصب عز ورا لا محذور فاعل الفعل المجرى محذوران الصغرى فان فاعل الذي  
والعز ورا من المفضل وفاعل الصغرى الاذنية **قوله** او معلوق محذوف على ان صيغته في المصدر  
واقصا موح عز ورا يكون قوله نصفي على محذوف في التقديم ويكون في الصغرى واما عطفهم  
من رضاه لانهم مع عبادة الانبياء وايعاد الرجوع ومن انفسهم ما يكتسبون من الايمان  
جعلنا كل من كذبنا وانا حصل صلنا ذلك ليعبر الشقي السعيد فالآية نص في عبادة الكفار  
بإيحاء فيعلم انه تعالى وارادته وخلقته والمعزولة للم لم يرضوا لهذا المعنى واضطروا الى جعل  
لام العاقبة والمعزولة عاقبة ادم في الدنيا لئلا ينقضوا هذه الامايل **قوله**  
اولا لم يفتقد عطف عز ورا لام العاقبة والتقدير والله نصفي فان جواب القسم ان  
كان حيلة فعلية وكان الفعل مضارعا متجاوبا لا يتردد في ما تقدم وكسفة اي تزيين  
بالقول نحو لا يرضون وقيل خبر المضارع من اللام اسعنا وبالنسبة والاحتجاج بالبرهان  
الاكفاب باللام عن القول الا في الصغرى والكفر من اجازة من غير ضرورة كناية  
تبرج الرضى فكفر باللام في قوله تعالى ولصنعهم القوم معجب مذهب الكومين **قوله**

القسم ان يكون مفعولة ولو انما فعل القول فلهذا لا يفتقد لام القسم الا انه لما لم يذكر الفعل  
كسرت لام القسم فلا يفتقد لام الاستدعاء وبفضل العرب يسر له الهبة المرافعة على الفعل  
خبر وانه ليعتق **قوله** وضعفه اخر لان فيه شذوذ من اجراء محذوف العز ورا وبفضل  
والعياض ساكنها وانما سقوط لام الفعل في صغرى وكلمات اللام الامم لوجهين  
وحده على اشباع محذوفين غير القسم لان ذلك لا يجوز في موضع الانبياء **قوله** الصغرى  
القصير في فعله اي الضمير الذي في الياء والواو في قوله او المعادة او المعادة لا يبيها  
بعضه فتعادي روي ان ابن مكة قالوا له عم اجعل مثل مولدك فاضيا ينصل من المعنى  
والمطل فامره الله تعالى ان يجعلهم بقوله انما هو اي جكا المبرزة فيه لا يجازيها  
على مقدر يدل عليه ما قبله اي اشك لكثرة اجازة من المفرد في فعله الله اشق في  
تقدم الفعل ابناء الى رجب تخصيصه بالابتداء والخراب كونه حكما في حكم المبالغة  
مالين في الحكم فذلك لا يطلق الخطا في قوله فلا يكون من المعزولة شج واهبات  
لهتمه عن انبات على ما صير له او خطاب محذوف اي لما تضايف الالوة وبرزت فلا يبي  
لاجازة بزتاب فيه **قوله** وهو الذي ابراهم اجملة في محل نصب على الحال فاعل  
فان كفا ومكة لما قالوا له منا ومنك فاضيا انك عليهم اي قال ليطبق في حكمه غير انه وقد  
حكم بغيره حيث خصه بمثل هذا الكتاب المفضل الذي فيه نصيب لكل يحتاج اليه المكلف و  
بما به فضلا فضلا ومع ذلك منع في كل فصاحبه وبلغتهم اجازة واي حكم يبلغه  
والبيان ونصب الدلائل المرفوعة الى الايمان في هذه الخرافة وهذا الذي هو بمنزلة العباد  
**قوله** وفيه شبهة حيث التفتة انكار طلبت من غير الله تعالى والاستدلال على كونه مسكرا  
بكونه مذكورا للكتاب المنجز من الحق والمطل فانه يرد على كونه مضيا عن سائر المجلات الملائة  
على كونه مضافا وعز ورا لان من كتب ولم يؤمن به لم يزل في ندمهم انه كما قال  
على كونه حكما فاصلا بين الحق والمطل بقوله وهذا الذي يملك الكتاب مفصلا وبنيته بذلك  
على ان القرآن المجازة وتعميره مغن عن سائر المجلات أكد دالة لعمارة على زخرف مذكور  
وعندنا تعالى بعد اصل الكتاب كونه حقا ما تزل من عندنا تعالى نصديقه ما ندمه وواقفته